المعتد به لا مطلق الكلام وان اختلفوا في رافعهما على اقوال فابهمه المصنف
ليكون كلامه جاريا على جميع الاقوال واصحها اي الاقوال ان المبتدا مرفوع بالابتدا
وهو اي الابتدا لغة جعلك الشي اولا لشي واصطلاحا التجرد وال فيه للعهد يعني
التجرد المعهود وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية فلا يصدق على تجرد المضارع
والحق ان المضارع كما قال البعض تجرد للاسناد فلا يخرج بقوله للاسناد اي اسناده الى
غيره كالوصف او اسناد غيره اليه كالاسم وفيه احتراز عن الاعداد المسرودة
نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدات
وقد يقال هذا التعريف لا يتناول ابتدا المبتدا الذي لا خبر له ولا مرفوع يغني
عن الخبر نحو غير قايم الزيدان لان المبتدا فيه لا مسند لما بعده ولا مسند
اليه غيره ونحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد قيل كان يلزمه ان يقول تحقيقا او
تقديرا ليتناول الابتدا المقرون بالزايد وما يشبه الزايد وقد مر ما فيه وان
الخبر مرفوع بالمبتدا عند سيبويه فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا
واخوك مرفوع بزيد واحتج له بانهم اجمعوا على ان العامل في الحال هو العامل
في ذيها فليجعل ما اجمعوا عليه دليلا على ما اختلفوا فيه وايضا بان المبتدا
لما كان لا يستقل بنفسه في افادة المعنى التركيبي وكان مسندا اليه كالفعل وجب
ان يرفع ما بعده كالفعل ولما اعترض ابن عصفور على القول بان رافع الخبر
هو المبتدا بان المبتدا قد يكون اسما جامدا نحو زيد والعامل اذا كان غير
متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدا يجوز تقديم الخبر عليه فدل على انه
غير عامل فيه اجاب بقوله وصح رفعه اي الخبر بداي بالمبتدا وان كان المبتدا
يقع جامدا وسياتي تعريف الجامد مع تعريف المشتق لان اصل العمل للطلب
والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه اي كون الخبر محكوما به له طلبا لازما
كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طايفة وان كان الفعل
لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القايم ابوه ضاحك

فلو

فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب
بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلب
للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له وقال ابن السراج ان الابتدا رفع الخبر كما رفع
المبتدا لانه مقتضى لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول
وصححه ابو البقا وقيل ان الخبر مرفوع بالابتدا والمبتدا معا لان الابتدا
عامل ضعيف فتقوى بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا
في الجزا وهذه الاقوال الثلاثة للبصريين وعن الكوفيين ان المبتدا
والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر لان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان
كل واحد منهما عاملا في صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة في الفعل بعدها
وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعو وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول
فقد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخر بزيد
كان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان عامله ضعيف لا يرفع شيئ
واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد
واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشي
الواحد قويا وضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه
وهو الرفع ويرد على القول بانهما ترافعا ايضا لو كان كل واحد منهما لا يوجد الا
برفعه ويلزم تقدم المعلول وهو رفع المبتدا على علته اي الخبر تقدما ذاتيا
الا ان العوامل علل مجازية واعلم ان الاصل في المبتدات يكون معرفة
لا نكرة مجهولة لان الغرض من الكلام حصول الفايدة والمبتدا مخبر عنه
والاخبار عن مجهول غير معين لا يفيد غالبا وايضا لان القصد من
الكلام اعلام السامع ما يحتمل ان يجهله والنكرة من الامور الكلية التي
هي غير معينة والامور الكلية قل ان يجهلها احد واعلام المعلوم غير مقصود
وانما يجهل الامور الجزيية فيتصور الاعلام بها واورد على الاول وهو انا لا

Copyright @ King Saud University